

النماذج الاقتصادية الكلية

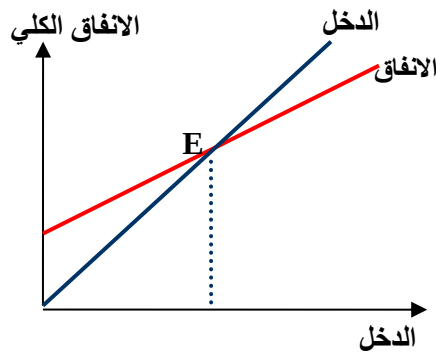
يستخدم الاقتصاد الرياضي الأساليب الرياضية المختلفة لتحليل النظريات الاقتصادية، وعليه لا يعد فرعاً مستقلاً من فروع علم الاقتصاد إنما هو مدخلاً للتحليل الاقتصادي يتمكن الاقتصادي من خلاله استخدام الأدوات الرياضية في صياغة المشاكل الاقتصادية في شكل معادلات جبرية أو متباينات أو رسوم هندسية وتحليلها، ومن ثم توفير الحلول لتلك المشاكل عن طريق استخدام الأفكار الرياضية. وقد بدء التطور الأكثر وضوحاً في الاقتصاد الرياضي منذ ١٩٣٠م، أو بالأصح مع التطورات التي حدثت في الحاسبات الإلكترونية إبان الحرب العالمية الثانية، وما صاحبها من استخدام أوسع للتقنيات الرياضية وتطورات تالية في الاقتصاد الرياضي متفرعة إلى المذهب التجريبي Experimentation (الاقتصاد القياسي Econometrics)، وبناء النماذج الاقتصادية الرياضية في جميع فروع التحليل الاقتصادي.

النموذج الاقتصادي Economic Model فهو "مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى المعادلة (أو مجموعة من المعادلات) Equations التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد أو قطاع معين". فالنموذج الاقتصادي ما هو إلا صورة مبسطة توضح طبيعة النشاط الاقتصادي لقطاع معين، أو دولة معينة خلال فترة زمنية معينة على شكل رموز وقيم عددية. هذا ويعرف النموذج الاقتصادي أيضاً بأنه عبارة عن "تمثيل أو تصوير مبسط لنسق اقتصادي معين أو مشكلة اقتصادية معينة في قالب رياضي يشمل عدداً من العلاقات الدالية التي تمثل أو تصور سلوك النسق أو طبيعة المشكلة والترابط بين أجزائها".

هناك أنواع عديدة من النماذج تختلف باختلاف طبيعة التقسيم، فهناك النماذج الوصفية والنماذج المعيارية، أو النماذج الساكنة والنماذج المقارنة، أو النماذج الكلية والنماذج الجزئية، أو النماذج المغلقة والنماذج المفتوحة وغير ذلك. تختلف النماذج الاقتصادية وفقاً لطبيعة بناء و توصيف النموذج إلى نماذج رياضية Mathematical Models و نماذج قياسية Econometric Models. والنموذج الاقتصادي هو عبارة عن إطار نظري لا يشترط أن يكون نموذجاً رياضياً، ولكن إذا حدث وكان رياضياً فإنه عندها يعطي ترجمة للعلاقات النظرية بين عدد من المتغيرات في صورة معادلات أو متباينات. أي سوف يتكون النموذج من معادلات تصف هيكل النموذج وترتبط المتغيرات بعضها ببعض. ويتمثل بناء النموذج Model Building أو ما يعرف بتوصيف النموذج Specification في كيفية التعبير عن النظرية الاقتصادية أو صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة بأسلوب رياضي، أي في صورة معادلة أو مجموعة من المعادلات أو المتباينات.

على مستوى الاقتصاد الكلي تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق نمو الناتج (الدخل)، واستقرار المستوى العام للأسعار. و تستخدم هذه السياسات في تقادي تقلبات الاقتصاد الحادة والناجمة عن تعاقب دورات الأعمال، وهي دورات يتقلب فيها الاقتصاد بين ذروة النشاط الاقتصادي والركود الكساد. وبداية لدراسة تحديد المستويات التوازنية للناتج والسعر وتقييم السياسات الاقتصادية المختلفة تستخدم أدوات التحليل الاقتصادي. وهذه الأخيرة يتم التوصل إليها عن طريق تطوير نماذج اقتصادية كلية كنموذج كينز المبسط، نموذج IS/LM، ونموذج الطلب الكلي/العرض الكلي AD/AS ، والتي نتناولها باختصار فيما يلي:

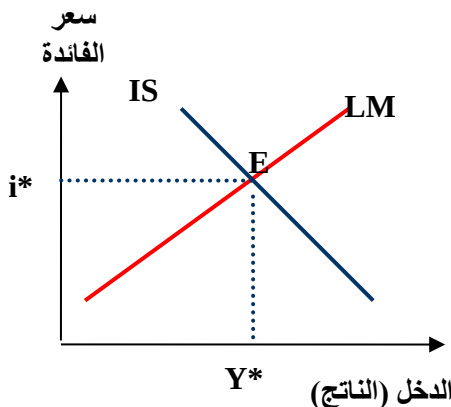
١- نموذج كينز المبسط: يصور الجانب



الحقيقي في الاقتصاد والمتمثل في سوق السلع والخدمات فقط لوصف الاقتصاد. ويتحدد التوازن وفقاً لهذا الاقتصاد بتساوي جانب الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) مع جانب العرض الكلي (الدخل)، والمعبر عنه بيانياً في الشكل المقابل بتقاطع دالتي الدخل (العرض) والإنفاق (الطلب) .

يتحدد التوازن عند نقطة التقاطع E وعليه

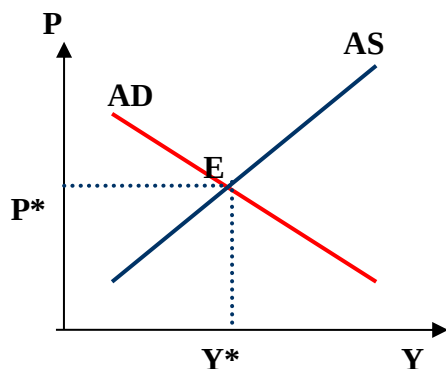
يكون مستوى الدخل التوازني هو Y^* . وكما سبق لنا دراسته في مبادئ الاقتصاد الكلي، فإن هذا المستوى هو المستوى التوازني لدخل والذي غالباً ما يتغير ويختل التوازن نتيجة لتغيرات الطلب أو الإنفاق الكلي والذي ينتج بدوره عن تغيرات الاستثمار أو السياسات المالية. يتغير الطلب بالارتفاع فينتقل منحنى الطلب الكلي على أعلى، أو ينخفض فينتقل المنحنى إلى أسفل. هذا ويعاب على هذا النموذج كونه يتجاهل جانب العرض والذي يتحدد في أسواق عناصر الإنتاج ومن أهمها سوق العمل. ومن جانب آخر يقتصر النموذج على السلع والخدمات في جانب الطلب دون التعرض لسوق النقود وهو السوق الذي تتم فيه التدفقات النقدية لمواجهة الطلب على السلع والخدمات.



٢- نموذج IS/LM: يعد هذا النموذج امتداداً

لنموذج كينز المبسط، مضيفاً السوق النقدي إلى جانب الطلب الكلي. وعليه يتحقق التوازن بتساوي بتوازن السوقين السلعي والنقدي معاً. أي أنه بناءً على هذا النموذج يتوازن السوق السلعي بتساوي

الطلب الكلي على السلع والخدمات مع المعروض منها من خلال منحنى يعرف بمنحنى IS، في حين يتوازن السوق النقدي بتساوي الطلب على النقود مع المعروض منها من خلال ما يعرف بمنحنى LM. ويشكل سعر الفائدة في هذا النموذج حلقة الوصل بين السوقين كما سنتناول وبتفصيل في أجزاء لاحقة من الدراسة. ويعاب على هذا النموذج كما في النموذج الكنزي إغفاله لجانب العرض وبالتالي عدم التعرض لكيفية تحدد السعر في الاقتصاد.



٣- نموذج الطلب الكلي/العرض الكلي: يمثل

نموذج الطلب الكلي/العرض الكلي النموذج الأكثر شيوعاً وتطوراً بين النماذج الثلاثة، حيث يعالج جانبي الطلب والعرض معاً وكيفية تحدد السعر والدخل في الاقتصاد فضلاً عن تفسير تقلبات هذين الأخيرين. يتحدد الطلب من خلال سوقي السلع والنقود معبراً عنه بالطلب الكلي، كما يتحدد العرض الكلي من خلال

السوقين. وعلى ذلك يتحدد التوازن بتساوي الطلب الكلي والعرض الكلي. ومن ثم فإن مستوى الطلب الكلي يعتمد على السعر ويتحدد بالمنحنى AD الموضح بيانياً بالعلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر. هذا وتؤدي زيادة الإنفاق إلى زيادة الناتج والتوظيف ما لم يكن الاقتصاد قد وصل إلى مستوى التوظيف الكامل، فإن الأسعار عندها تتجه للارتفاع (تضخم). أما مستوى العرض الكلي والمتحدد بالمنحنى LM على الرسم فيمثل العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة والسعر. وكما هو معروف لدينا من واقع دراسة مبادئ الاقتصاد، فإن ارتفاع الطلب لن يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في الأسعار، حيث يمكن زيادة الإنتاج (الدخل) لمواجهة زيادة الطلب. أما عند ارتفاع الطلب وكان الاقتصاد قريباً من مستوى التوظيف الكامل فإنه يصعب زيادة الإنتاج زيادة ملحوظة دون المخاطرة بإحداث تضخم. وقد يحدث أن ينتقل منحنى العرض يساراً بالانخفاض بسبب تأثير السياسات المالية وصدمة العرض كما حدث في السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي عندما أدى الحظر النفطي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول الصناعية فانخفض العرض الكلي مما أحدث كساداً واسع النطاق مصحوباً بتضخم متسارع عرف وقتها بظاهرة التضخم الركودي Stagflation والتي كانت ظاهرة جديدة لم يعهدها الاقتصاد من قبل.

المشكلات الاقتصادية الكلية

تعرف المشكلة الاقتصادية بأنها مشكلة ذات شقين: تعدد و لا محدودية الحاجات الإنسانية، وندرة نسبية في الموارد الاقتصادية اللازمة لاشباع الحاجات الإنسانية. ولولا هاتان الحقيقتان لما كان لدراسة علم الاقتصاد أي مبرر. فندرة الموارد من ناحية وتعدد الحاجات من ناحية أخرى هما أساس علم الاقتصاد والسببان الرئيسيان للمشكلات الاقتصادية المختلفة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي. ولعل أهم الظواهر أو المشكلات الاقتصادية الكلية ذات التأثير المباشر على حياة الأفراد ومستوى رفاهيتهم ومعيشتهم ظاهرتي التضخم والبطالة واللذان ستكونان محلا للدراسة والتحليل فيما بعد. وكما نعلم أن التضخم ظاهرة عالمية شملت الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء، وهي تعبير يطلق عندما تسود حالة من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. في حين تظل البطالة من أهم القضايا الاجتماعية التي تحتل مكانة مهمة في وسائل الإعلام وأحاديث الناس اليومية لما لهذه الظاهرة من آثار حادة على المجتمعات الإنسانية. ويقصد بالبطالة التعطل الجبري لجزء من قوة العمل في المجتمع برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.